بيان مشترك من المانيا وايطاليا وهولندا وبريطانيا عن حقوق الانسان في مصر

السبت 4 نوفمبر 2017 11:11 م

أعربت 5 دول غربية، الجمعة، عن بالغ قلقها إزاء استمرار احتجاز السلطات في مصر للحقوقي البارز إبراهيم متولي حجازي، طوال 7 أسابيع مضت.

ووفق بيان مشترك نُشر على الحساب الرسمي للسفارة الألمانية لدى القاهرة على "تويتر"، طالبت كل من كندا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، وإنجلترا، السلطات المصرية بأن "تكفل حرية المجتمع المدني والحماية من التعذيب المنصوص عليهما في الدستور".

وقالت الدول الخمسة، نحن "قلقون إزاء ظروف الاحتجاز التي قيل إن حجازي، يتعرض لها، ومستمرون في الدعوة إلى تطبيق الشفافية فيما يتعلق بأحوال السجون في مصر".

وفي 10 سبتمبر/أيلول الماضي، احتجزت السلطات المصرية المحامي إبراهيم متولي حجازي، أثناء تواجده في مطار القاهرة، عندما كان في طريقه إلى مدينة جنيف السويسرية، بدعوة من إحدى لجان الأمم المتحدة المعنية برصد حالات الاختفاء القسري.

وحجازي (53 عاما)، حقوقي مصري بارز، وأحد مؤسسي رابطة "أسر ضحايا المختفين قسريا" (غير حكومية، مقرها القاهرة)، وقالت تقارير حقوقية دولية إنه تعرض للتعذيب خلال فترة احتجازه بأحد المقار الأمنية، وسط القاهرة، وهو ما تنفيه السلطات عادة.

ووجهت نيابة أمن الدولة العليا (مختصة بالنظر في قضايا الإرهاب) عدة اتهامات لحجازي، من بينها "تشكيل منظمة خارج إطار القانون (بالإشارة إلى رابطة أسر ضحايا المختفين قسريا)، والتخابر مع جهات أجنبية، ونشر أخبار كاذبة عن مصر".

ويتواجد حجازي، حاليا في أحد السجون شديدة الحراسة، جنوبي القاهرة، بحسب تقارير إعلامية محلية.

يشار إلى أن ابن المعتقل إبراهيم متولي حجازي، عمرو إبراهيم متولي (22 عاماً)، الطالب بكلية الهندسة اختفى عقب مجزرة الحرس الجمهوري يوم 8 يوليو/تموز 2013، ولم تستطع أسرته الوصول إلى أية معلومات عنه منذ ذلك الحين، مع رفض السلطات المصرية التعاون معها، ويعمل والده جاهداً لمعرفة مصير ابنه.

وتواجه مصر انتقادات حقوقية على الصعيدين المحلي والدولي بارتكاب "تجاوزات" تتعلق بـ"الاختفاء القسري والتعذيب في أماكن الاحتجاز"، غير أن السلطات عادة ما تنفي "وقوع انتهاكات خارج إطار القانون".